ما البس بكسر كخفت وبعت وضم كعقت مبنيات للمفعول واصل المسنا اليه قبل
بنائهن للمفعول خافنى زيد وباعنى عمرو وعاقنى عن كذا فحذفت الفاعل
ثم بنيتهن للمفعول وابدلت من يا المتكلم تا فوقانية لاشتراكهما فى الدلالة
على المتكلم فلو قلت خفت وبعت بالكسر فى الخا والبا وعقت بالضم فى اوله
لتوهم انهن فعل وفاعل وانعكس المعنى المراد فتعين انه لا يجوز فيهن
الا الاشمام او الضم فى خفت وبعت الاولين والكسر فى الثالث وتعين
ان يمتنع الوجه الملبس وهو الكسر فى الاولين والضم فى الثالث وجزم
به اى بعدم جواز الكسر فى بعت وعدم جواز الضم فى خفت المصنف فى الجامع
الكبير ومثل قال وباع ما كان على وزن افتعل وانفعل نحو اختار من اليائى
وانقاد من الواوى مما اعل عينه وزاد على الثلاثة فى اجرا اللغات الثلاث
عليه فلك فى العين كسر ما قبلها باخلاص الكسر او اشمام الضم فتنقلب الالف
يا فيهما ولك اخلاص الضم فتنقلب الالف واوا وادعا ابن عذرة وطايفة من
متاخرى المغاربة امتناع اللغة القليلة وهى الضم الخالص فى كاختار و
انقاد فلا يقال اختور وانقود والمشهور اللغة الاولى وقال بها ابن عصفور
والابدى وابن مالك وينطق بالهمز فى نحو اختار وانقاد على حسب ما
ينطق بالحرف الثالث والله سبحانه وتعالى اعلم **باب**
الاشتغال قال فى القاموس الشغل بالضم وبضمتين وبالفتح
وبفتحتين ضد الفراغ واشغله لغة جيدة او قليلة او ردية واشتغل
به انتهى فالاشتغال مصدر اشتغل وال فيه للعهد اى اشتغال
العامل عن المعمول اى عن الاسم السابق بالعمل فى ضميره او ملابسه ومثل
هذه الترجمة ترجم فى الالفية وترجم فى الكافية بما اضمر عامله على شريطة
التفسير وذكره فى المنصوبات ويرد عليه ان الاشتغال يكون عن الرفع
كما يكون عن النصب فذكر المصنف له كابن مالك عقب النايب عن الفاعل

نحو زيدا ضربته والثانى نحو زيد مررت به ولكن لا يجوز اظهار هذا المقدر لان
الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به ولا يجمع بين البدل والمبدل منه واذا تقرر هذا
فنقول الاسم السابق بحسب الاعراب كاين على خمسة اقسام لو اسقط لفظ
على لكان اخصر القسم الاول ما يترجح رفعه بالابتدا على نصبه وتكون
الجملة بعده فى محل رفع على الخبرية والثانى ما يترجح نصبه على رفعه عكس الاول
والثالث ما يجب نصبه والرابع ما يجب رفعه والخامس ما يستوى فيه الامران
الرفع والنصب والاولى اسقاط حالة وجوب الرفع كما اسقطها فى الاوضح لانها
ليست من باب الاشتغال لان حد الاشتغال السابق لا يصدق عليها لانه
يعتبر فيه انه لو فرغ الفعل من العمل فى الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه
ليس بهذه الحيثية هكذا ذكر النحويون الاقسام الخمسة وتبعهم المصنف فشرع
فى بيانها بالامثلة على سبيل اللف والنشر المرتب بقوله يجوز فى نحو زيد ضربته
اى زيد ضربته ونحوه مما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم او زيد مررت به ونحو
مما اشتغل به الفعل بضمير الاسم ايضا مع دخول حرف الجر على الضمير او زيد
ضربت اخاه ونحوه مما اشتغل فيه الفعل بملابس ضمير الاسم والملابسة فى
المعمول او زيد ضربت رجلا يحبه والملابسة فى الصفة يجب رفع زيد بالابتدا
اى التجرد للاسناد فى هذه الامثلة وهو اى الرفع الراجح على النصب ورجحانه
لعدم احتياجه الى تقدير عامل والجملة الفعلية الواقعة بعده واقعة فى محل
رفع بنا على انها خبر له اى عنه والرابط بينهما الضمير وهو الها المتصلة بالفعل
وجملة الكلام من المبتدا والخبر حينيذ جملة اسمية لتصديرها بالاسم ذات وجهين
يعنى اسمية الصدر فعلية العجز ويجوز نصبه اى زيد فى الامثلة المذكورة باضمار
عامل النصب على القول الاصح موافق ذلك العامل المذكور اى للفعل المذكور وعبر
الشيخ هنا بموافق لتعبير تبعا المصنف به فى الاوضح وهو احسن من تعبير المصنف فى
الشذور بمماثل لشموله الموافق فى المعنى دون مماثل اذ قد يرد على التعبير بمماثل ان المقدر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)